

الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي

The Middle East after the U.S.–Iran War: Shifts in Power and the Reshaping of the Regional Order

الباحث : بدر بتال العتيبي

باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة

حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة

ملخص

ويخلص البحث إلى أن مستقبل النظام الإقليمي مرهون بقدرة الفاعلين على تحويل نتائج الحرب إلى ترتيبات مستدامة قد تقود إلى نظام أكثر تعددية أو تعيد إنتاج أنماط الصراع السابقة. كما أظهرت النتائج تنامي الحاجة إلى ترتيبات أمنية متعددة الأطراف تجمع بين القوى الدولية والدول الإقليمية لحماية الملاحة واحتواء التصعيد. وتشير نتائج البحث إلى أن الحرب أسهمت في زيادة التنافس الإقليمي والدولي وتعزيز أهمية الجغرافيا والقدرات البحرية في تشكيل النفوذ. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، ودراسة الحالة، والمنهج المقارن، والمنهج الاستشرافي. كما يبحث انعكاسات اضطراب الملاحة على أمن الطاقة والتجارة العالمية وسلاسل الإمداد والتكاليف الاقتصادية. ويولي البحث أهمية خاصة لأمن الخليج ومضيق هرمز والممرات البحرية باعتبارها عناصر محورية في الأمن الإقليمي والدولي. كما يحلل التحول في مفهوم الردع نتيجة تنامي أهمية الصواريخ والطائرات المسييرة والحرب السيبرانية والقدرات غير المتناظرة ويناقش أثر الحرب في أنماط التحالفات والترتيبات الأمنية الإقليمية، ولا سيما خيارات دول الخليج في. يركز البحث على إعادة تشكيل موازين القوى بين الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل ودول الخليج والقوى الإقليمية الأخرى. يتناول البحث التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية، وانعكاساتها على بنية النظام الإقليمي.

Abstract

It concludes that the future regional order will depend on the ability of key actors to transform the war's outcomes into sustainable arrangements that may produce a more pluralistic order or reproduce earlier patterns of conflict. The study also highlights the growing need for multilateral security arrangements involving international and regional actors to protect navigation and contain escalation. The findings indicate that the war intensified regional and international competition and increased the strategic importance of geography and maritime capabilities. Methodologically, the research employs descriptive-analytical analysis, systems analysis, case study, comparative analysis, and a prospective approach. The study further assesses the effects of maritime disruption on energy security, global trade, supply chains, and economic costs. Special attention is given to the security of the Gulf, the Strait of Hormuz, and strategic maritime routes as central elements of regional and international security.

It also examines changes in the concept of deterrence resulting from the growing importance of missiles, drones, cyber warfare, and asymmetric capabilities.

The study analyzes the impact of the war on regional alliances and security arrangements, particularly the Gulf states' efforts to diversify their security partnerships.

It focuses on the redistribution of power among the United States, Iran, Israel, the Gulf states, and other regional actors.

This study examines the strategic transformations in the Middle East after the Iranian-American war and their implications for the regional order.

مقدمة البحث

شهد الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة في بنية النظام الإقليمي، نتيجة تداخل الصراعات الجيوسياسية والأمنية. وتغير موازين القوى، وتنامى أدوار القوى الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، مثلت المواجهة الإيرانية-الأمريكية محطة مفصلية تتجاوز آثارها حدود الطرفين المباشرين، لتنعكس على منظومة الأمن الإقليمي، وعلاقات التحالف، وأمن الطاقة والممرات البحرية، وموقع القوى الإقليمية في معادلة التوازن الاستراتيجي.

ولا تقتصر أهمية مرحلة ما بعد الحرب على تحديد النتائج العسكرية المباشرة، وإنما تمتد إلى دراسة التداعيات الاستراتيجية التي يمكن أن تعيد صياغة قواعد التفاعل بين دول المنطقة والقوى الدولية. فقد كشفت الحرب عن حدود التفوق العسكري التقليدي في فرض نتائج سياسية حاسمة، كما أبرزت أهمية أدوات الردع غير المتناظر، والقدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة، والحرب السيبرانية، وشبكات النفوذ الإقليمية، فضلاً عن الدور المتزايد للممرات البحرية ومصادر الطاقة في إدارة الصراعات.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كون الحرب الإيرانية-الأمريكية تمثل تحولاً استراتيجياً محتملاً في بنية الشرق الأوسط، تتجاوز تداعياته حدود المواجهة العسكرية المباشرة بين طرفي الحرب لتشمل إعادة تشكيل موازين القوى، وأنماط التحالفات، ومفهوم الردع، وترتيبات الأمن الإقليمي. ومن ثم، فإن دراسة مرحلة ما بعد الحرب تكتسب أهمية خاصة لفهم طبيعة النظام الإقليمي واتجاهاته المستقبلية، ولا سيما في ظل التنافس بين القوى الدولية والإقليمية على النفوذ ومصادر القوة الاستراتيجية. وتتمثل الأهمية العلمية للبحث في الإسهام في إثراء الأدبيات المتعلقة بالأمن الإقليمي والجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، من خلال تحليل التحولات التي قد تطرأ على موازين القوى والعلاقات بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، وتفسير أثر الحرب في إعادة صياغة قواعد الردع والتنافس الاستراتيجي. كما يسعى البحث إلى تجاوز القراءة العسكرية المباشرة لنتائج الحرب، نحو دراسة انعكاساتها السياسية والاقتصادية والأمنية والجيوسياسية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الحرب الإيرانية-الأمريكية لا يمكن النظر إليها باعتبارها مواجهة عسكرية محدودة بين قوتين فحسب، وإنما باعتبارها حدثاً استراتيجياً قد يؤدي إلى إحداث تحولات عميقة في بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فنتائج الحرب وتداعياتها تثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل موازين القوى، وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية، ومستوى النفوذ الأمريكي والإيراني، ومستقبل الدور الإسرائيلي، ومدى قدرة دول الخليج على بناء ترتيبات أمنية أكثر استقلالية.

وتزداد إشكالية البحث تعقيداً بسبب تعدد مستويات الصراع وتشابكها؛ فالمواجهة لا تقتصر على البعد العسكري، وإنما تمتد إلى أمن الطاقة والممرات البحرية، والردع الصاروخي، والحرب السيبرانية، وشبكات النفوذ الإقليمية، والضغط الاقتصادي.

والدبلوماسية. كما أن قدرة الفاعلين الإقليميين على توظيف هذه الأدوات بصورة متزامنة تجعل من الصعب تحديد شكل النظام الإقليمي الذي قد يتبلور في مرحلة ما بعد الحرب.

هنا تتمحور الاشكالية البحث.

إلى أي مدى أسهمت الحرب الإيرانية الأمريكية في إعادة تشكيل موازين القوى والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وما أبرز التحولات الاستراتيجية التي يمكن أن تحدد طبيعة النظام الإقليمي في تحليل تداعيات الحرب الإيرانية-الأمريكية على موازين القوى وبنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، واستشراف اتجاهات التحول الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب.

اهداف البحث

- 1- دراسة انعكاسات الحرب على أمن الخليج، ولا سيما على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي وخياراتها المتعلقة بالتحالفات والشراكات الأمنية.
 - 2- تحليل التحولات في مفهوم الردع الاستراتيجي، مع التركيز على دور الصواريخ والطائرات المسيّرة والحرب السيبرانية والقدرات غير المتناظرة في الصراعات المستقبلية.
 - 3- دراسة تأثير الحرب في أمن الطاقة والممرات البحرية، وخاصة أهمية الخليج ومضيق هرمز في المعادلة الجيوسياسية والاقتصادية الدولية.
 - 4- تحليل انعكاسات الحرب على التحالفات والاصطفافات الإقليمية، ومدى احتمال ظهور شراكات جديدة أو إعادة صياغة التحالفات القائمة.
 - 5- استشراف طبيعة النظام الإقليمي الجديد، وتحديد ما إذا كانت المنطقة تتجه نحو نظام متعدد مراكز القوة، أو استمرار الهيمنة الأمريكية، أو تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية.
 - 6- بناء سيناريوهات مستقبلية للتحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، بما يساعد على فهم مسارات الاستقرار والصراع المحتملة في مرحلة ما بعد الحرب.
- فرضيات البحث

- 1- كلما اتسعت التداعيات الاستراتيجية للحرب، ازدادت احتمالات إعادة توزيع موازين القوى بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج، بما يؤثر في طبيعة النظام الإقليمي.
- 2- تؤدي الحرب إلى إعادة تقييم دول الخليج لخياراتها الأمنية، بما يدفعها نحو تنويع الشراكات الاستراتيجية وعدم الاعتماد بصورة مطلقة على المظلة الأمنية الأمريكية.
- 3- تؤدي الحرب إلى تراجع نسبي في قدرة الولايات المتحدة على إدارة الأمن الإقليمي بصورة منفردة، دون أن يعني ذلك بالضرورة تراجع نفوذها الاستراتيجي في الشرق الأوسط.
- 4- يرتبط مستقبل النفوذ الإيراني في المنطقة بقدرة إيران على الحفاظ على أدوات الردع والنفوذ الإقليمي، وإعادة بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بعد الحرب.
- 5- تسهم الحرب في إعادة تعريف مفهوم الردع الإقليمي، بحيث تصبح القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة والحرب السيبرانية والقدرات غير المتناظرة عناصر أساسية في معادلة القوة إلى جانب القوة العسكرية التقليدية.
- 6- يؤدي استمرار التنافس على أمن الطاقة والممرات البحرية، ولا سيما الخليج ومضيق هرمز، إلى زيادة الأهمية الجيوسياسية لدول الخليج وتعزيز دورها في صياغة الترتيبات الأمنية الإقليمية.

7- تؤدي التحولات الناتجة عن الحرب إلى زيادة أهمية القوى الإقليمية المتوسطة، مثل تركيا ودول الخليج، في إدارة التوازنات الإقليمية، بما يقلل من قدرة القوى الكبرى على فرض ترتيبات أمنية منفردة.

منهجية البحث

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لرصد تداعيات الحرب الإيرانية الأمريكية وتحليل أثارها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية.

كما يوظف منهج تحليل النظم لفهم الشرق الأوسط بوصفه نظامًا إقليميًا مترابطًا تتفاعل داخله مجموعة من القوى والفاعلين. ويستند البحث إلى دراسة الحالة باعتبار الحرب الإيرانية-الأمريكية نموذجًا لتحليل التحولات الاستراتيجية في المنطقة.

ويركز التحليل على موازين القوى والتحالفات والردع والنفوذ الإقليمي وأمن الخليج والطاقة والممرات البحرية.

كما يستخدم المنهج المقارن للموازنة بين خصائص النظام الإقليمي قبل الحرب وبعدها، وتحديد طبيعة التحولات التي طرأت عليه. ويساعد ذلك على التمييز بين التحولات البنوية طويلة المدى والتغيرات المرحلية الناتجة عن ظروف الحرب.

ويُوظف المنهج الاستشرافي لتحليل الاتجاهات والمتغيرات المؤثرة في مستقبل النظام الإقليمي.

وينتهي البحث إلى بناء سيناريوهات محتملة، تشمل استمرار الصراع، وإعادة بناء توازن إقليمي جديد، أو نشوء نظام أكثر تعددية وتوازنًا.

ويتيح التكامل بين هذه المناهج تقديم قراءة شاملة للتحولات في موازين القوى وإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

المبحث الأول: الإطار الاستراتيجي لتحولات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

يمثل فهم طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط مدخلًا أساسيًا لتحليل التحولات الاستراتيجية التي أعقبت الحرب الإيرانية-الأمريكية، إذ إن آثار الحروب الكبرى لا تتحدد بنتائجها العسكرية المباشرة فحسب، وإنما تمتد إلى إعادة تشكيل موازين القوى، وأنماط التحالفات، ومصادر النفوذ، وقواعد التفاعل بين الفاعلين الإقليميين والدوليين. ويتميز الشرق الأوسط بخصوصية جيوسياسية واستراتيجية جعلته من أكثر الأقاليم تأثرًا بالتفاعلات الدولية والإقليمية، نظرًا لموقعه الجغرافي، وأهميته في أمن الطاقة والتجارة الدولية، واحتوائه على ممرات بحرية استراتيجية، فضلاً عن تعدد مراكز القوة وتداخل المصالح والصراعات.

ويُقصد بالنظام الإقليمي مجموعة الدول والفاعلين الذين تربطهم علاقات تفاعلية منتظمة ضمن نطاق جغرافي محدد، بحيث تؤثر التحولات التي تطرأ على أحد أطرافه في بقية الأطراف. ولا يشترط أن يقوم النظام الإقليمي على التعاون، بل يمكن أن يتشكل أيضاً في ظل التنافس والصراع والاستقطاب. وينطبق هذا المفهوم بصورة واضحة على الشرق الأوسط، حيث تتفاعل قوى إقليمية متعددة، من بينها إيران وإسرائيل وتركيا ودول الخليج، مع قوى دولية ذات حضور وتأثير، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. وقد أدى هذا التداخل إلى نشوء بيئة استراتيجية معقدة تتسم بتعدد مصادر القوة وتغير التحالفات وعدم استقرار ترتيبات الأمن الإقليمي.

ويُعد توازن القوى أحد أهم المفاهيم التي يمكن من خلالها تفسير طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، إذ يشير إلى حالة توزيع القوة بين عدد من الفاعلين بصورة تحد من قدرة طرف واحد على فرض إرادته بصورة منفردة. غير أن هذا التوازن في الشرق الأوسط لم يكن ثابتاً، بل تعرض لتحولات متكررة نتيجة الحروب والأزمات والتدخلات الخارجية والتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية. ومن ثم، فإن موازين القوى الإقليمية لا يمكن قياسها بالقدرات العسكرية وحدها، وإنما ينبغي النظر إليها باعتبارها نتاجاً لتفاعل مجموعة من عناصر القوة، تشمل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، فضلاً عن النفوذ السياسي والدبلوماسي والقدرة على بناء التحالفات والشراكات.

وفي هذا الإطار، مثلت العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران أحد المحاور الرئيسية في تشكيل البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط، إلا أن هذه العلاقة لا تعمل بمعزل عن بقية القوى. فإسرائيل تمتلك قدرات عسكرية وتكنولوجية متقدمة، وتركيا تتمتع بثقل جغرافي

وعسكري وسياسي، بينما تمتلك دول الخليج أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، خصوصاً في مجال الطاقة والممرات البحرية. وقد أدى تفاعل هذه القوى إلى قيام نظام إقليمي متعدد المستويات، تتداخل فيه المنافسة الإقليمية مع المصالح الدولية. وقبل الحرب الإيرانية-الأمريكية، اتسم النظام الإقليمي بدرجة عالية من الاعتماد على الدور الأمريكي في توفير المظلة الأمنية، ولا سيما بالنسبة إلى دول الخليج، بالتوازي مع استمرار محاولات القوى الإقليمية تعزيز قدراتها الذاتية وتوسيع نطاق نفوذها. وفي المقابل، سعت إيران إلى الحفاظ على أدوات تأثير إقليمية متعددة، مستفيدة من موقعها الجغرافي وقدراتها الصاروخية وشبكات نفوذها وعلاقاتها مع عدد من الفاعلين في المنطقة. أما إسرائيل، فقد واصلت بناء تفوقها العسكري والتكنولوجي وتعزيز علاقاتها الأمنية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة، إلى جانب تطوير علاقات متنامية مع بعض دول المنطقة. ومن هنا تأتي أهمية الحرب الإيرانية-الأمريكية بوصفها متغيراً استراتيجياً قادراً على التأثير في بنية النظام الإقليمي. فالحرب لا تؤثر فقط في القدرات العسكرية للأطراف المتحاربة، وإنما يمكن أن تغير تصورات الدول تجاه مصادر التهديد، وتعيد تشكيل حسابات الردع، وتدفع إلى مراجعة التحالفات والسياسات الدفاعية. كما يمكن أن تؤدي تداعياتها إلى إعادة تقييم الدور الأمريكي، وموقع إيران الإقليمي، ومستقبل الدور الإسرائيلي، وخيارات دول الخليج في التعامل مع البيئة الأمنية الجديدة. وتتجاوز التداعيات المحتملة للحرب نطاق المواجهة العسكرية المباشرة لتشمل أمن الخليج والممرات البحرية وأمن الطاقة. ويكتسب مضيق هرمز، على وجه الخصوص، أهمية استراتيجية بالغة نظراً لارتباطه بحركة التجارة العالمية وإمدادات الطاقة، الأمر الذي يجعل أي اضطراب في أمنه ذا آثار تتجاوز حدود المنطقة. ولذلك أصبحت الجغرافيا والممرات البحرية جزءاً من معادلة القوة والردع، وأصبح التحكم في القدرة على تعطيلها أو تأمينها مصدراً مهماً للنفوذ السياسي والاستراتيجي.

كما أسهمت التطورات العسكرية والتكنولوجية الحديثة في إعادة تعريف مفهوم القوة والردع في المنطقة. فلم يعد التفوق العسكري التقليدي العامل الوحيد في تحديد قدرة الدولة على التأثير، بل برزت أهمية الصواريخ والطائرات المسيّرة والحرب السيبرانية والقدرات غير المتناظرة، إلى جانب أدوات الضغط الاقتصادي والدبلوماسي. ويعني ذلك أن نتائج الحرب لا ينبغي تقييمها فقط من خلال حجم الأضرار أو المكاسب العسكرية المباشرة، وإنما من خلال قدرة الأطراف على الحفاظ على الردع، واستعادة القدرات، وتحويل النتائج العسكرية إلى مكاسب سياسية واستراتيجية مستدامة. وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى مرحلة ما بعد الحرب باعتبارها مرحلة لإعادة اختبار قواعد النظام الإقليمي. فإذا أسفرت الحرب عن تراجع قدرة طرف معين على فرض إرادته، أو عن صعود قوى جديدة، أو عن إعادة تشكيل التحالفات، فإن ذلك قد يؤدي إلى انتقال النظام من حالة توازن غير مستقر إلى نظام أكثر تعديدية في مراكز القوة. أما إذا بقيت أدوات القوة والتحالفات الأساسية على حالها، فقد تكون نتائج الحرب ذات طبيعة مؤقتة، دون أن تؤدي إلى تغيير جوهري في بنية النظام الإقليمي. وعليه، فإن التحول الاستراتيجي في الشرق الأوسط لا يرتبط فقط بنتائج الحرب الإيرانية-الأمريكية، وإنما بقدرة الفاعلين على توظيف هذه النتائج في إعادة بناء النفوذ والتحالفات وترتيبات الأمن الإقليمي. ومن ثم، فإن دراسة مرحلة ما بعد الحرب تتطلب الانتقال من تحليل الحدث العسكري ذاته إلى تحليل التحولات البنيوية التي يمكن أن تنتج عنه، ولا سيما في موازين القوى، ومفهوم الردع، والعلاقات بين القوى الإقليمية والدولية، وأمن الخليج والطاقة والممرات البحرية. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الحرب الإيرانية-الأمريكية تمثل نقطة اختبار حقيقية لبنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط؛ فإما أن تؤدي إلى إعادة توزيع ملموس للقوة والنفوذ، بما يفتح المجال أمام نظام إقليمي أكثر تعديدية، أو أن تعيد إنتاج التوازنات السابقة في صورة جديدة. ومن هنا يشكل تحليل تداعيات الحرب على موازين القوى والتحالفات والأمن الإقليمي أساساً لفهم اتجاهات إعادة تشكيل النظام الإقليمي ومستقبله.

الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية

تنبع الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط من موقعه الاستراتيجي الذي يجعله نقطة التقاء بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، ومن إشرافه على عدد من أهم الممرات البحرية التي تربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك العالمية. ولذلك فإن أي تحول في موازين القوى داخل المنطقة لا ينعكس على دولها فحسب، بل يمتد تأثيره إلى الاقتصاد الدولي وأمن التجارة والطاقة. وتتجلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بصورة خاصة في سيطرتها أو إشرافها على ممرات بحرية استراتيجية، في مقدمتها مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس. وتمنح هذه الممرات الدول والفاعلين القادرين على التأثير في أمنها قدرة مهمة على التأثير في حركة التجارة الدولية وإمدادات الطاقة. ومن ثم، فإن الصراعات الإقليمية لا تقتصر آثارها على المجال العسكري، وإنما يمكن أن تتحول إلى أزمات ذات أبعاد دولية عندما تهدد حرية الملاحة أو سلامة طرق التجارة.

ويأتي مضيق هرمز في مقدمة عناصر الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، نظراً لموقعه عند المدخل البحري للخليج، وارتباطه بحركة صادرات النفط والغاز من عدد من الدول المنتجة. ولذلك يمثل المضيق عنصراً أساسياً في معادلة الأمن الإقليمي والدولي، كما يمنح موقعه الجغرافي إيران ودول الخليج أهمية استراتيجية تتجاوز حجمها الجغرافي والديموغرافي.

أما باب المندب، فيمثل حلقة استراتيجية تربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر خليج عدن، بينما توفر قناة السويس طريقاً بحرياً رئيساً بين البحر المتوسط والبحر الأحمر. ويؤدي الترابط بين هذه الممرات إلى جعل الشرق الأوسط جزءاً محورياً من شبكة التجارة العالمية، بحيث يمكن لأي اضطراب أمني في أحد هذه المسارات أن يؤثر في تكاليف النقل والتأمين وسلاسل الإمداد العالمية. أما من الناحية الاقتصادية، فتستمد المنطقة أهميتها بصورة أساسية من امتلاكها نسبة كبيرة من احتياطات النفط والغاز العالمية، فضلاً عن دورها المركزي في إنتاج وتصدير الطاقة. وقد جعل ذلك أمن الخليج جزءاً من الأمن الاقتصادي الدولي، وأدى إلى استمرار اهتمام القوى الكبرى بالحفاظ على استقرار المنطقة وتأمين تدفق الطاقة والأسواق المرتبطة بها.

ولا تقتصر الأهمية الاقتصادية على الموارد الهيدروكربونية، إذ تمتلك دول المنطقة إمكانات كبيرة في مجالات التجارة والاستثمار والموانئ والخدمات اللوجستية والبتروكيماويات والتمويل. كما تعمل دول الخليج بصورة متزايدة على تنويع اقتصاداتها والاستثمار في قطاعات غير نفطية، الأمر الذي يعزز أهميتها كمراكز اقتصادية ولوجستية إقليمية.

وفي سياق الحرب الإيرانية-الأمريكية، اكتسبت هذه الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية بعداً أكثر حساسية؛ إذ إن أي تهديد للممرات البحرية أو منشآت الطاقة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الجيوسياسية، وزيادة تكاليف التأمين والنقل، واضطراب الأسواق، وارتفاع أسعار الطاقة. وبالتالي أصبحت الجغرافيا الاقتصادية للشرق الأوسط جزءاً من أدوات القوة الاستراتيجية التي يمكن توظيفها في إدارة الصراع والضغط والتفاوض.

كما أن الأهمية الاقتصادية للمنطقة تمنح دولها قدرة متزايدة على التأثير في النظام الدولي. فالدول المنتجة للطاقة تستطيع استخدام مواردها وأدواتها الاستثمارية والمالية لتعزيز مكانتها السياسية، في حين تستطيع الدول التي تتحكم في الموانئ والممرات التجارية توظيف موقعها الجغرافي لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي.

وعليه، فإن الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط تمثل أحد المفاتيح الأساسية لفهم التحولات التي أعقبت الحرب الإيرانية-الأمريكية؛ فالصراع على المنطقة ليس صراعاً على الأرض والنفوذ السياسي فقط، وإنما هو أيضاً صراع على الطاقة والممرات البحرية والأسواق وسلاسل الإمداد ومراكز القوة الاقتصادية. ومن ثم، فإن إعادة تشكيل النظام الإقليمي ستظل مرتبطة بقدرة القوى المختلفة على توظيف الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية وتحويلها إلى نفوذ استراتيجي مستدام.

الأسباب الجيوسياسية لنشأة الصراع الإيراني الأمريكي

نشأ الصراع الإيراني-الأمريكي نتيجة تفاعل مجموعة متشابكة من العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، ولم يكن وليد عامل منفرد أو أزمة محددة، بل جاء نتيجة تراكم طويل من التنافس حول النفوذ وموازين القوى وطبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فقد انتقلت العلاقة بين الطرفين من مرحلة التعاون قبل الثورة الإيرانية إلى حالة من العداء والتنافس بعد عام 1979، ثم تطورت تدريجياً إلى مواجهة متعددة الأبعاد، أصبح فيها البعد الجيوسياسي عنصراً أساسياً في تفسير استمرار الصراع وتصاعده.

ويأتي الموقع الجغرافي لإيران في مقدمة العوامل التي منحها أهمية استراتيجية استثنائية؛ فهي تقع عند ملتقى الخليج وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتشرف على الخليج وبحر عُمان، وتتمتع بموقع مؤثر بالقرب من مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية المرتبطة بتجارة الطاقة العالمية. وقد جعل هذا الموقع إيران قوة إقليمية لا يمكن تجاوزها في حسابات الأمن الخليجي، في حين تنظر الولايات المتحدة إلى الحفاظ على أمن الخليج وحرية الملاحة فيه باعتبارهما من المصالح الاستراتيجية الأساسية، وهو ما جعل الجغرافيا الإيرانية والخليجية أحد ميادين التنافس المباشر بين الطرفين.

ويرتبط بذلك التنافس على النفوذ وإعادة تشكيل النظام الإقليمي، إذ سعت إيران إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية مستقلة قادرة على التأثير في محيطها، وتطوير شبكة من العلاقات والنفوذ في عدد من دول المنطقة، بينما عملت الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها القيادي وشبكة تحالفاتها وشراكاتها الأمنية. وبذلك أصبح التنافس بين الطرفين يتجاوز حدود العلاقات الثنائية ليشمل مستقبل التوازنات الإقليمية ومن يمتلك القدرة على تحديد قواعد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويُعد الوجود العسكري الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط من أبرز مصادر التوتر الجيوسياسي؛ فبينما تعتبره الولايات المتحدة أداة لضمان أمن حلفائها وحماية الملاحة ومواجهة التهديدات الإقليمية، تنظر إليه إيران باعتباره مصدر تهديد مباشر لأمنها القومي ومحاولة لتقييد نفوذها الإقليمي. وقد أدى استمرار هذا الوجود إلى تكريس حالة من عدم الثقة، وجعل منطقة الخليج مسرحاً دائماً للتنافس والردع المتبادل.

كما يمثل أمن إسرائيل عاملاً مهماً في تعقيد الصراع، نظراً إلى ارتباط أمنها بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في مقابل اعتبار إيران إسرائيل أحد أبرز خصومها الإقليميين. وقد أدى تداخل الصراع الإيراني-الإسرائيلي مع التنافس الإيراني-الأمريكي إلى توسيع نطاق المواجهة، بحيث لم تعد مقتصرة على العلاقات المباشرة بين طهران وواشنطن، بل أصبحت مرتبطة بشبكة أوسع من التحالفات والتهديدات والمصالح.

ويأتي البرنامج النووي الإيراني في مقدمة القضايا التي اكتسبت بعداً جيوسياسياً يتجاوز الجوانب التقنية. فالمسألة ترتبط بمستقبل توازن القوى والردع في الشرق الأوسط، إذ تخشى الولايات المتحدة وإسرائيل من أن يؤدي امتلاك إيران قدرات نووية متقدمة إلى تغيير معادلة الردع الإقليمية، في حين تعتبر إيران تطوير قدراتها النووية جزءاً من حقها السيادي وأداة لتعزيز أمنها وقدرتها على الردع. وبذلك تحول الملف النووي إلى أحد أهم محاور التنافس الاستراتيجي بين الطرفين.

كما يمثل أمن الطاقة والممرات البحرية عاملاً جوهرياً في الصراع، نظراً للأهمية العالمية للخليج ومضيق هرمز. فالقدرة على ضمان استمرار تدفق النفط والغاز وحماية طرق التجارة تمنح القوى الفاعلة في المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة. وفي المقابل، فإن قدرة إيران على التأثير في أمن الملاحة أو تهديد حركة الطاقة تمنحها ورقة جيوسياسية يمكن استخدامها في مواجهة الضغوط الخارجية، وهو ما يفسر حساسية الولايات المتحدة تجاه أي تطور يمكن أن يهدد حرية الملاحة في المنطقة.

وتتصل هذه العوامل أيضاً بالتنافس على مناطق النفوذ الإقليمي، حيث أصبحت دول ومناطق مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن ساحات للتنافس غير المباشر بين إيران والولايات المتحدة وحلفائهما. وتكتسب هذه المناطق أهمية استراتيجية بسبب مواقعها الجغرافية وقدرتها على التأثير في ممرات النفوذ والاتصال بين مناطق مختلفة من الشرق الأوسط. ومن ثم، أصبح توسيع النفوذ أو الحد منه أحد أهم أدوات الصراع بين الطرفين.

ويضاف إلى ذلك اختلاف الرؤى بشأن طبيعة الأمن الإقليمي؛ فالولايات المتحدة تميل إلى بناء الأمن من خلال التحالفات العسكرية والوجود المتقدم والشراكات الدفاعية، بينما تؤكد إيران ضرورة تقليص التدخل الخارجي وتعزيز دور القوى الإقليمية في إدارة أمن المنطقة. ويعكس هذا الاختلاف تناقضاً عميقاً في تصور كل طرف لمصادر التهديد وآليات تحقيق الأمن، الأمر الذي أسهم في استمرار حالة التنافس وعدم الثقة.

وعليه، فإن الأسباب الجيوسياسية للصراع الإيراني-الأمريكي يمكن فهمها باعتبارها نتاجاً لتعارض المصالح والرؤى حول من يملك القدرة على تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فقد تدخل الموقع الجغرافي لإيران، وأهمية الخليج ومضيق هرمز، والتنافس على النفوذ، والوجود العسكري الأمريكي، وأمن إسرائيل، والبرنامج النووي، وأمن الطاقة، ومناطق النفوذ الإقليمية، لتكوين منظومة متشابكة من المصالح والتهديدات.

وبذلك فإن الصراع لا يمثل مجرد خلاف ثنائي بين طهران وواشنطن، بل يعكس صراعاً أوسع على موازين القوى والنفوذ وشكل النظام الإقليمي. ومن هنا تكتسب دراسة هذه الأسباب أهمية خاصة لفهم دوافع الحرب وتداعياتها، وتفسير طبيعة التحولات التي يمكن أن تطرأ على موازين القوى والتحالفات والأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب.

الدور الإيراني وتأثيره في الأمن البحري الدولي

يمثل الدور الإيراني أحد العوامل المؤثرة بصورة مباشرة في معادلات الأمن البحري في الخليج العربي وبحر عُمان، وذلك نتيجة الموقع الجغرافي لإيران وإشرافها على جزء من السواحل والممرات البحرية المحيطة بمضيق هرمز. وتزداد أهمية هذا الدور بسبب ارتباط المضيق بحركة التجارة العالمية وإمدادات الطاقة، الأمر الذي يجعل أي توتر عسكري أو سياسي في هذه المنطقة ذا انعكاسات تتجاوز الإقليم إلى الاقتصاد والأمن الدوليين.

وقد وظفت إيران موقعها الجغرافي وقدراتها البحرية بوصفهما أدوات للردع والضغط الاستراتيجي، خصوصاً في مواجهة الضغوط الأمريكية والعقوبات الاقتصادية. وتتمثل أبرز أدواتها في القوات البحرية التابعة للحرس الثوري، والزوارق السريعة، والصواريخ المضادة للسفن، والطائرات المسيّرة، والقدرات البحرية غير المتماثلة. وقد حذرت السلطات البحرية الأمريكية من استمرار مخاطر الهجمات الإيرانية على السفن التجارية في الخليج ومضيق هرمز وخليج عُمان، بما في ذلك استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة والمركبات السطحية غير المأهولة.

ويكتسب مضيق هرمز أهمية خاصة في الاستراتيجية الإيرانية؛ إذ إن ضيق الممر وطبيعة الجغرافيا الساحلية المحيطة به يوفران لإيران قدرة على التأثير في حركة السفن دون الحاجة إلى السيطرة الكاملة على الممر. ومن هنا، أصبح المضيق ورقة استراتيجية يمكن استخدامها للردع أو الضغط أو التفاوض، خصوصاً في حالات التصعيد مع الولايات المتحدة وحلفائها.

وقد ظهر هذا البعد بصورة أكثر وضوحاً خلال الحرب الإيرانية-الأمريكية في عام 2026، عندما أدى الصراع إلى اضطراب شديد في حركة الملاحة التجارية عبر المضيق. وأفادت المنظمة البحرية الدولية بأن عشرات الهجمات استهدفت الملاحة الدولية في المنطقة منذ بداية الحرب، مع سقوط قتلى وجرحى من البحارة، وهو ما دفع المنظمة إلى التأكيد على ضرورة احترام حرية الملاحة وحماية السفن المدنية والبحارة.

كما أن التأثير الإيراني في الأمن البحري لا يقتصر على التهديد العسكري المباشر للسفن، بل يشمل القدرة على فرض حالة من عدم اليقين على شركات النقل والتأمين والموانئ والأسواق. فمجرد ارتفاع احتمالات التعرض للهجوم أو الاحتجاز أو تعطيل المرور يؤدي إلى تغيير مسارات السفن، وزيادة تكاليف التأمين والشحن، وتأخير سلاسل الإمداد، وارتفاع المخاطر المرتبطة بتجارة الطاقة. وقد انعكس ذلك بالفعل في انخفاض حركة السفن عبر مضيق هرمز بصورة حادة خلال أغسطس 2026، وفق بيانات تتبع الملاحة.

ومن منظور استراتيجي، تستخدم إيران الأمن البحري كأداة من أدوات القوة الجيوسياسية. فإيران لا تحتاج بالضرورة إلى إغلاق المضيق بصورة كاملة حتى تحقق تأثيراً اقتصادياً وسياسياً؛ إذ يمكن أن يؤدي رفع مستوى المخاطر وحده إلى دفع شركات الملاحة إلى تجنب المنطقة أو تقليل عملياتها، وهو ما يمنح طهران قدرة على التأثير في الأسواق الدولية وتكاليف الطاقة والتجارة. وفي المقابل، فإن هذا الدور يضع إيران أمام معادلة معقدة؛ فكلما زادت الضغوط على الملاحة الدولية، ارتفعت احتمالات التدخل العسكري الدولي لحماية حرية الملاحة. وقد أكدت المنظمة البحرية الدولية أن حرية الملاحة مبدأ أساسي في القانون البحري الدولي، ودعت إلى استجابة دولية منسقة لحماية السفن التجارية والبحارة.

كما أدى التصعيد البحري إلى تدويل الأمن البحري في الخليج بصورة أكبر؛ فتهديد الملاحة لا يؤثر في إيران ودول الخليج وحدها، بل يدفع القوى الدولية والدول المستوردة للطاقة إلى تعزيز حضورها البحري أو البحث عن ترتيبات أمنية بديلة. وبهذا تتحول منطقة الخليج من مجال أمني إقليمي إلى فضاء تتقاطع فيه المصالح الدولية المتعلقة بالطاقة والتجارة وحرية الملاحة. وتتضح خطورة هذا الوضع من حقيقة أن الاضطرابات في مضيق هرمز لا تؤثر فقط في السفن الموجودة داخله، وإنما تمتد إلى أسواق النفط والغاز والتأمين والنقل وسلاسل الإمداد العالمية. ولذلك فإن قدرة إيران على التأثير في الملاحة تمنحها وزناً جيوسياسياً يفوق في بعض الحالات أدواتها الاقتصادية التقليدية.

وبناءً عليه، يمكن القول إن الدور الإيراني في الأمن البحري الدولي يقوم على توظيف الجغرافيا والقدرات العسكرية والتهديدات غير المتماثلة بهدف تحقيق الردع ورفع تكلفة الضغط الخارجي. وقد أثبتت أحداث الحرب أن أمن مضيق هرمز يمثل نقطة التقاء بين الأمن الإقليمي والأمن الاقتصادي الدولي؛ فكلما تصاعد الصراع الإيراني-الأمريكي، ازدادت احتمالات تحول الممرات البحرية إلى ساحات للمواجهة، وكلما تراجعت المخاطر البحرية، عاد المضيق إلى أداء دوره الطبيعي كممر رئيس للتجارة والطاقة. ومن ثم، فإن تأثير إيران في الأمن البحري الدولي يمثل عنصراً أساسياً في فهم موازين القوة في مرحلة ما بعد الحرب؛ إذ إن السيطرة على المخاطر البحرية أو القدرة على التأثير فيها أصبحت جزءاً من القوة الاستراتيجية، وأحد المحددات المهمة لمستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

الأبعاد السياسية والأمنية للصراع البحري الإيراني الأمريكي

يمثل الصراع البحري بين إيران والولايات المتحدة أحد أكثر أبعاد المواجهة تعقيداً، لأنه يتجاوز المجال العسكري المباشر ليصبح مرتبطاً بقضايا السيادة، وحرية الملاحة، وأمن الطاقة، والتوازن الإقليمي، والقانون الدولي. وتكتسب هذه المواجهة أهمية خاصة في الخليج العربي ومضيق هرمز، حيث تتقاطع المصالح الإيرانية والأمريكية مع مصالح دول الخليج والقوى الاقتصادية والتجارية الدولية. وقد أكدت المنظمة البحرية الدولية أن حرية الملاحة وحق العبور في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية يمثلان مبادئ أساسية ينبغي عدم تهديدها أو تعطيلها.

فعلى المستوى السياسي، يرتبط الصراع البحري الإيراني-الأمريكي بالتنافس حول من يمتلك القدرة على تحديد قواعد الأمن البحري في الخليج. فإيران تنظر إلى موقعها الجغرافي وإشرافها على أجزاء مهمة من المنطقة البحرية باعتبارها عنصراً من عناصر أمنها القومي، وتسعى إلى تعزيز دورها في تحديد ترتيبات الملاحة والأمن في مضيق هرمز. وفي المقابل، تنظر الولايات المتحدة إلى حرية الملاحة وحماية حركة التجارة والطاقة باعتبارها جزءاً من التزاماتها تجاه حلفائها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وقد ظهر هذا التباين بصورة واضحة خلال عام 2026، عندما تبادل الطرفان المواقف بشأن السيطرة على مضيق هرمز وشروط إعادة فتحه. وطرح إيران ترتيبات تمنحها دوراً أكبر في تنظيم حركة العبور، بينما رفضت ترتيبات تعتبرها منتقصة من أمنها وسيادتها.

ويكشف ذلك أن المضيق لم يعد مجرد ممر تجاري، بل أصبح أداة تفاوض ومصدراً للقوة السياسية يمكن أن تؤثر في مسار الصراع والعلاقات بين القوى الإقليمية والدولية.

كما أن الصراع البحري يحمل بعداً سيادياً وقانونياً بالغ الأهمية؛ إذ إن أي محاولة لفرض قيود على حركة السفن التجارية تثير أسئلة تتعلق بحرية الملاحة وحق المرور العابر. وقد شددت المنظمة البحرية الدولية في يوليو 2026 على ضرورة حماية حقوق الملاحة وفق القانون الدولي، وأكدت أن حق المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية لا ينبغي تهديده أو إعاquته أو تعليقه.

أما البعد الأمني، فيتمثل في تحول الخليج ومضيق هرمز إلى بيئة عالية المخاطر نتيجة الهجمات على السفن والتهديدات البحرية والوجود العسكري المكثف. وقد أشارت المنظمة البحرية الدولية إلى تعرض السفن التجارية لهجمات متكررة، وإلى أن آلاف البحارة وجدوا أنفسهم عالقين في المنطقة في ظل ظروف أمنية شديدة الخطورة.

وتبرز هنا أهمية الردع البحري غير المتناظر في الاستراتيجية الإيرانية؛ إذ يمكن لإيران، اعتماداً على موقعها الجغرافي وقدراتها الصاروخية والطائرات المسيّرة والوسائل البحرية المختلفة، أن ترفع تكلفة الملاحة حتى من دون تحقيق سيطرة بحرية تقليدية كاملة. وتكمن أهمية هذا الأسلوب في أن تعطيل الملاحة أو رفع مستوى المخاطر لا يحتاج بالضرورة إلى إغلاق المضيق بصورة كاملة؛ فمجرد زيادة حالة عدم اليقين يمكن أن تدفع شركات النقل إلى تغيير مساراتها أو تعليق عملياتها.

وقد انعكس ذلك على حركة الملاحة الدولية. ففي أغسطس 2026 تراجعت حركة السفن التجارية عبر مضيق هرمز بصورة كبيرة نتيجة استمرار حالة عدم اليقين بشأن أمن الممر، الأمر الذي أثر في نقل النفط والغاز ورفع تكاليف الشحن والمخاطر التجارية. ويرتبط البعد الأمني كذلك بالعسكرة المتزايدة للمجال البحري؛ فاستمرار التوتر يدفع الولايات المتحدة والقوى الدولية إلى زيادة الحضور البحري لحماية السفن وتأمين طرق الطاقة، في حين يؤدي ذلك من المنظور الإيراني إلى زيادة الوجود العسكري الأجنبي بالقرب من سواحلها. وهكذا تنشأ دائرة أمنية متبادلة: زيادة الحضور العسكري بهدف تحقيق الأمن قد تُفسر من الطرف المقابل باعتبارها تهديداً، فتؤدي إلى زيادة قدراته العسكرية، بما يرفع بدوره مستوى التوتر.

كما يمتد الصراع البحري إلى الأمن الاقتصادي الدولي، لأن اضطراب الملاحة في مضيق هرمز لا يؤثر فقط في الدول المطلة على الخليج، وإنما ينعكس على أسواق الطاقة والتأمين والشحن وسلاسل الإمداد العالمية. وقد أكدت المنظمة البحرية الدولية أن تعطيل حركة السفن في المنطقة يحمل تداعيات على التجارة العالمية وإمدادات الطاقة والاستقرار الاقتصادي.

ومن الناحية الاستراتيجية، يكشف الصراع البحري عن تحول مهم في مفهوم القوة؛ فلم تعد السيطرة البحرية مرتبطة فقط بامتلاك الأساطيل والسفن الحربية، وإنما أصبحت تشمل القدرة على التحكم في المخاطر، وفرض تكاليف على الخصم، واستخدام الجغرافيا البحرية كورقة سياسية، وحماية البنية التحتية والممرات التجارية. وهذا يمنح إيران، رغم الفارق الكبير بينها وبين الولايات المتحدة في القدرات البحرية التقليدية، أدوات مؤثرة في معادلة الردع الإقليمي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الصراع البحري الإيراني-الأمريكي يمثل تداخلاً بين السياسة والأمن والجغرافيا والقانون والاقتصاد. فهو من جهة صراع على النفوذ والسيادة وقواعد إدارة الخليج، ومن جهة أخرى صراع على أمن الملاحة والطاقة والقدرة على فرض الردع. ولذلك فإن مستقبل الأمن البحري في المنطقة سيظل مرتبطاً بمدى قدرة الأطراف على الوصول إلى ترتيبات تضمن حرية الملاحة وتقلل من مخاطر التصعيد، بدلاً من تحويل الممرات البحرية الاستراتيجية إلى ساحات دائمة للمواجهة.

وعليه، فإن البعد البحري للصراع يشكل أحد أهم مفاتيح فهم التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط ما بعد الحرب، لأنه يربط بين القوة العسكرية والنفوذ السياسي والأمن الاقتصادي الدولي، ويجعل مضيق هرمز أحد أبرز محددات إعادة تشكيل النظام الإقليمي.

موقف التحالف الدولي من الصراع البحري الإيراني الأمريكي

اتخذ الموقف الدولي من الصراع البحري الإيراني-الأمريكي طابعاً مركباً، جمع بين رفض تهديد الملاحة الدولية، والدعوة إلى حماية السفن التجارية، والسعي إلى تجنب توسع المواجهة العسكرية. ولم تتبنّ مختلف الدول موقفاً موحداً تجاه الحرب نفسها، إلا أن هناك توافقاً أوسع حول ضرورة حماية حرية الملاحة وأمن الممرات البحرية، ولا سيما مضيق هرمز، باعتباره ممراً ذا أهمية مباشرة للتجارة والطاقة العالمية.

وقد جاء الموقف الدولي في إطار اعتبار أمن الملاحة مسؤولية تتجاوز أطراف الصراع المباشرة. فقد أدان مجلس المنظمة البحرية الدولية الهجمات والتهديدات التي تعرضت لها السفن التجارية، ودعا إلى تنسيق دولي لحماية الملاحة المدنية واحترام حقوق وحرية الملاحة وفق القانون الدولي. كما شاركت المنظمة في قوة عمل تقودها الأمم المتحدة بشأن مضيق هرمز، بما يعكس انتقال القضية من كونها أزمة إقليمية إلى قضية ذات أبعاد دولية.

وفي هذا السياق، برز الموقف الأمريكي بوصفه الأكثر ارتباطاً بالبعد العسكري؛ إذ سعت واشنطن إلى حماية حركة الملاحة وممارسة الضغط على إيران، مع اتخاذ إجراءات بحرية حول الموانئ والممرات الإيرانية. وقد تحولت مسألة السيطرة على مضيق هرمز إلى محور رئيس في المواجهة، إذ تبادل الطرفان الادعاءات بشأن القدرة على التحكم في حركة العبور، بينما استمر تراجع حركة السفن بسبب حالة عدم اليقين الأمني.

أما الموقف الأوروبي، فقد اتسم بدرجة أكبر من الحذر؛ إذ أبدت دول أوروبية اهتماماً بحماية الملاحة، لكنها كانت أكثر تحفظاً تجاه الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران. وبرزت محاولات لتشكيل ترتيبات بحرية دولية أو أوروبية بهدف تأمين الممرات دون تحويل مهمة حماية الملاحة إلى حرب أوسع. وتشير التطورات إلى أن لندن وباريس حاولتا الدفع نحو ترتيبات بحرية، بينما ظل الموقف الأوروبي عموماً أكثر تركيزاً على خفض التصعيد.

كما ظهر دور إقليمي متزايد في مواجهة المخاطر البحرية. فقد طرحت السعودية في يوليو 2026 مبادرة لتشكيل تحالف دفاع بحري متعدد الجنسيات لحماية طرق التجارة والطاقة في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، بمشاركة دول متعددة، في محاولة لتعزيز قدرة دول المنطقة على التعامل مع التهديدات البحرية بصورة أكثر استقلالية.

ويكشف ذلك عن تحول مهم في مفهوم الأمن البحري؛ فدول المنطقة لم تعد تنظر إلى حماية الممرات البحرية باعتبارها مسؤولية القوى الكبرى فقط، بل بدأت تسعى إلى تطوير ترتيبات أمنية متعددة الأطراف تشارك فيها القوى الإقليمية والدولية معاً. وهذا الاتجاه يمكن أن يصبح أحد أبرز ملامح النظام الأمني الجديد في الشرق الأوسط.

وفي المقابل، أظهر الموقف الدولي وجود تباين بين حماية الملاحة وبين الانخراط في الحرب. فالدول التي تعتمد على الطاقة والتجارة عبر المنطقة لديها مصلحة مباشرة في استمرار حركة السفن، لكنها لا ترغب بالضرورة في الدخول في مواجهة عسكرية مع إيران. ولذلك أصبح الهدف الأساسي بالنسبة إلى عدد كبير من الأطراف هو ضمان مرور السفن وتقليل المخاطر، بالتوازي مع الضغط من أجل التوصل إلى ترتيبات سياسية تسمح بإعادة فتح الممرات بصورة مستقرة.

وتزداد أهمية هذا الموقف في ظل استمرار اضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز؛ فقد سجلت حركة السفن التجارية انخفاضاً كبيراً في أغسطس 2026، الأمر الذي انعكس على تجارة النفط والغاز وتكاليف الشحن والتأمين. وهذا يعني أن استمرار الأزمة البحرية لا يمثل مشكلة أمنية فقط، وإنما يحمل تكلفة اقتصادية عالمية.

ومن ثم، يمكن تحديد موقف التحالف الدولي في ثلاثة اتجاهات رئيسية: أولها حماية حرية الملاحة والسفن التجارية، وثانها تعزيز القدرات البحرية الدولية والإقليمية لتأمين الممرات الاستراتيجية، وثالثها تجنب تحول الإجراءات البحرية إلى مواجهة عسكرية شاملة تؤدي إلى إغلاق دائم لمضيق هرمز أو توسيع نطاق الحرب.

وعليه، فإن موقف التحالف الدولي من الصراع البحري يعكس تحولاً في طبيعة الأمن البحري العالمي، من الاعتماد على قوة بحرية واحدة إلى شبكة أمنية متعددة الأطراف تجمع بين القوى الكبرى والدول الإقليمية والمنظمات الدولية. ويشير هذا التحول إلى أن مستقبل الأمن البحري في الشرق الأوسط لن يتحدد بالقوة العسكرية وحدها، وإنما بمدى نجاح الأطراف في إيجاد ترتيبات سياسية وقانونية وأمنية تضمن حرية الملاحة وتحول دون استخدام الممرات البحرية كسلاح في الصراعات الدولية والإقليمية.

الأهداف الاستراتيجية للتحالف الدولي

ضمان حرية الملاحة الدولية: حماية حركة السفن التجارية وضمان استمرار المرور الآمن في مضيق هرمز والممرات البحرية الاستراتيجية، ومنع استخدامها كوسيلة للضغط السياسي والعسكري.

حماية أمن الطاقة العالمي: تأمين تدفق النفط والغاز من منطقة الخليج، والحد من التداعيات المحتملة لأي اضطراب بحري على أسعار الطاقة والأسواق العالمية.

تعزيز الردع البحري: إظهار قدرة التحالف على حماية السفن والممرات البحرية والرد على التهديدات، بما يمنع أي طرف من فرض قيود على الملاحة بالقوة.

احتواء التصعيد وحماية الأمن الإقليمي: منع تحول الصراع البحري إلى مواجهة أوسع تهدد دول الخليج والمصالح الدولية، مع الحفاظ على قنوات تسمح بالحلول الدبلوماسية.

إعادة تشكيل منظومة الأمن البحري الإقليمي: تعزيز التعاون بين القوى الدولية ودول المنطقة، وبناء ترتيبات أمنية جماعية أكثر قدرة على حماية الممرات البحرية ومواجهة التهديدات المستقبلية.

انعكاسات الصراع الإيراني-الأمريكي على الاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية

أحدث الصراع الإيراني-الأمريكي تداعيات تتجاوز حدود المواجهة العسكرية المباشرة، إذ امتدت آثاره إلى الاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط، وأمن الطاقة، وحركة الملاحة، والتجارة العالمية. وتزداد أهمية هذه التداعيات بسبب الموقع الجغرافي للخليج ومضيق هرمز، اللذين يمثلان جزءاً أساسياً من شبكة النقل البحري العالمية. وقد أكدت المنظمة البحرية الدولية أن اضطراب الملاحة في المنطقة يحمل آثاراً مباشرة على التجارة العالمية وإمدادات الطاقة والاستقرار الاقتصادي.

فعلى مستوى الاستقرار الإقليمي، أسهم الصراع في زيادة حالة عدم اليقين الأمني، ورفع احتمالات توسع المواجهة إلى دول وممرات بحرية أخرى. كما دفع دول المنطقة إلى إعادة تقييم سياساتها الدفاعية وعلاقاتها الأمنية، في ظل تعرض الملاحة والمنشآت المرتبطة بالطاقة لمخاطر متزايدة. وأصبح أمن الخليج مرتبطاً بصورة أكبر بالتحركات العسكرية للقوى الدولية والإقليمية، الأمر الذي عزز من عسكرة البيئة الأمنية في المنطقة.

كما أدى الصراع إلى تعميق الاستقطاب الإقليمي، نتيجة تداخل المصالح بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج والقوى الدولية الأخرى. وأصبحت الدول الخليجية تواجه معادلة دقيقة تتمثل في المحافظة على شراكاتها الأمنية مع القوى الكبرى، مع محاولة تجنب تحول أراضيها ومياهها الإقليمية إلى ساحات مباشرة للصراع. ويؤدي استمرار هذا الوضع إلى زيادة الضغوط على الدول الإقليمية لتطوير قدراتها الدفاعية وتنويع شراكاتها الاستراتيجية.

ومن الناحية الأمنية، برز مضيق هرمز باعتباره أحد أهم محاور الصراع. وقد أدت الهجمات والتهديدات التي تعرضت لها السفن التجارية إلى ارتفاع مستوى المخاطر البحرية؛ إذ أعلنت المنظمة البحرية الدولية أنها تحققت من 46 هجوماً على الأقل ضد الملاحة الدولية في المنطقة منذ بداية الصراع في 28 فبراير 2026.

كما حذرت المنظمة من أن استمرار احتجاز السفن وتعطيلها في الخليج يحمل تداعيات مباشرة على التجارة العالمية وأمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي.

أما على مستوى التجارة العالمية، فقد أدى اضطراب الملاحة إلى زيادة تكاليف النقل والتأمين، وتأخير حركة السفن، وتعقيد عمليات نقل النفط والغاز والسلع. وتزداد خطورة هذه التداعيات عندما تطول مدة الاضطراب، لأن الشركات تضطر إلى إعادة تقييم مساراتها التجارية ومخاطرها التشغيلية، وهو ما ينعكس في النهاية على أسعار السلع وتكاليف سلاسل الإمداد.

ويبرز أمن الطاقة بوصفه أحد أهم جوانب التأثير الاقتصادي للصراع. فأي انخفاض في تدفق النفط والغاز عبر الخليج يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار عالميًا، وزيادة تكاليف الإنتاج والنقل، وارتفاع معدلات التضخم في الدول المستوردة للطاقة. وقد أشارت المنظمة البحرية الدولية إلى أن تعطيل الملاحة في الخليج يهدد ليس فقط التجارة، وإنما كذلك أمن الطاقة والأمن الغذائي العالميين. كما أن استمرار التوتر البحري يؤدي إلى إعادة تشكيل مسارات التجارة الدولية، إذ قد تضطر بعض الشركات إلى استخدام طرق أطول وأكثر تكلفة لتجنب المناطق عالية المخاطر. ويؤدي ذلك إلى زيادة استهلاك الوقود ومدة الرحلات وتكاليف التأمين، فضلًا عن إمكانية حدوث اختناقات في موانئ ومسارات بديلة.

وتتجاوز الآثار الاقتصادية قطاع الطاقة إلى الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد بصورة عامة. فتعطيل الممرات البحرية لا يؤثر فقط في ناقلات النفط، بل يمكن أن يؤثر في حركة الحاويات والمواد الأولية والسلع الاستهلاكية، الأمر الذي يرفع درجة هشاشة الاقتصاد العالمي أمام الصدمات الجيوسياسية. وقد أكدت المنظمة البحرية الدولية أن استمرار الأزمة في هرمز يحمل عواقب أوسع على الاقتصاد العالمي، إلى جانب تأثيره المباشر في البحارة والسفن.

ومن ناحية أخرى، ساهم الصراع في زيادة أهمية التعاون الدولي في مجال الأمن البحري، حيث أصبح تأمين الممرات البحرية مسؤولية تتطلب تنسيقًا بين الدول الإقليمية والقوى الدولية والمؤسسات البحرية الدولية. وقد شددت المنظمة البحرية الدولية في يوليو 2026 على ضرورة الحفاظ على حق المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية، ورفض أي إجراءات تؤدي إلى تهديد الملاحة أو إعاقتها أو تعليقها.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن انعكاسات الصراع على الاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية تتخذ ثلاثة مستويات مترابطة: مستوى أمني يتمثل في زيادة مخاطر التصعيد والعسكرة؛ ومستوى جيوسياسي يتمثل في إعادة تشكيل التحالفات وموازن القوى؛ ومستوى اقتصادي يتمثل في اضطراب الملاحة والطاقة وسلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف التجارة.

وخلاصة القول، إن الصراع الإيراني-الأمريكي أثبت أن أمن الشرق الأوسط لم يعد قضية إقليمية منفصلة عن الاقتصاد العالمي، بل أصبح مرتبطًا بصورة مباشرة بأمن الممرات البحرية والطاقة والتجارة الدولية. ومن ثم، فإن استمرار التوتر في الخليج ومضيق هرمز يمكن أن يحول الأزمة الإقليمية إلى أزمة اقتصادية وجيوسياسية ذات أبعاد عالمية، في حين أن استعادة حرية الملاحة والاستقرار البحري تمثل شرطًا أساسيًا لعودة الاستقرار الإقليمي وانتظام حركة التجارة الدولية.

المبحث الثاني: السياسات الدولية والإقليمية لحماية الممرات البحرية في مضيق هرمز

يمثل مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، وتنبع أهميته من موقعه الجغرافي ودوره في حركة التجارة الدولية ونقل الطاقة. ولذلك فإن أمنه لا يرتبط فقط بمصالح الدول المشاطئة، وإنما أصبح قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية، تتداخل فيها اعتبارات الأمن القومي وحرية الملاحة والقانون الدولي وأمن الطاقة. وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن أي تهديد لحركة الملاحة في المضيق يمكن أن يتحول سريعًا إلى أزمة دولية ذات آثار سياسية واقتصادية وأمنية واسعة. وقد أكدت المنظمة البحرية الدولية في يوليو 2026 أن حرية الملاحة وحق المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية يجب ألا يكونا محل تهديد أو إعاقة أو تعليق، وأن أي ترتيبات تخص الملاحة في مضيق هرمز ينبغي أن تضمن المرور غير التمييزي وغير المعاق لجميع السفن.

يستند الإطار القانوني المنظم للملاحة في مضيق هرمز بصورة أساسية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (UNCLOS)، إلى جانب قواعد القانون الدولي العرفي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بسلامة الملاحة البحرية. وتكتسب أحكام الاتفاقية أهمية خاصة بالنسبة إلى المضائق المستخدمة للملاحة الدولية، إذ تنص المادة 37 على انطباق نظام المرور العابر على

المضائق التي تستخدم للملاحة الدولية وتصل بين أجزاء من أعالي البحار أو المناطق الاقتصادية الخالصة. كما تقرر المادة 38 حق السفن والطائرات في ممارسة المرور العابر دون إعاقة، على أن يكون المرور مستمراً وسرياً لأغراض العبور.

التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات الدولية والإقليمية وسبل التغلب عليها

تصاعد التوتر العسكري وغياب الثقة بين الأطراف

يمثل استمرار التوتر بين إيران والولايات المتحدة، وتعدد الفاعلين العسكريين في منطقة الخليج، أحد أبرز التحديات أمام تنفيذ أي ترتيبات فعالة لحماية الملاحة. ويؤدي غياب الثقة إلى صعوبة الاتفاق على آليات مشتركة للرقابة والإنذار المبكر والاستجابة للحوادث البحرية.

سبل التغلب: إنشاء قنوات اتصال مباشرة ودائمة بين الأطراف، وتفعيل آليات لخفض التصعيد، ووضع بروتوكولات واضحة للتعامل مع الحوادث البحرية بما يمنع سوء التقدير والتصعيد غير المقصود.

تعارض المصالح والسياسات بين القوى الدولية والإقليمية

تختلف مواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الخليج وإيران بشأن طبيعة الأمن البحري وترتيبات حماية مضيق هرمز، مما يجعل الوصول إلى سياسة موحدة أمراً معقداً.

سبل التغلب: تعزيز العمل متعدد الأطراف، وإشراك الدول المشاطئة والقوى الدولية في صياغة ترتيبات أمنية مشتركة، بحيث تقوم على المصالح المتبادلة واحترام سيادة الدول والقانون الدولي.

التحديات القانونية المرتبطة بالسيادة وحرية الملاحة

يبرز التباين في تفسير بعض القواعد المتعلقة بحقوق الدول الساحلية وحرية المرور في المضائق الدولية، بما قد يؤدي إلى خلافات حول حدود التدخل العسكري الدولي وطبيعة الإجراءات التي يمكن اتخاذها لحماية السفن.

سبل التغلب: اعتماد إطار قانوني واضح يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتطوير آلية دولية وإقليمية لتسوية النزاعات المتعلقة بالملاحة، مع ضمان عدم استخدام حماية الملاحة ذريعة لانتهاك سيادة الدول.

التحديات غير التقليدية وصعوبة حماية الملاحة بصورة كاملة

تشمل التهديدات البحرية الحديثة الطائرات المسيّرة، والصواريخ، والهجمات السيبرانية، والألغام البحرية، والزوارق السريعة، مما يجعل حماية السفن التجارية مهمة معقدة ومكلفة، خصوصاً في ممر بحري ضيق وحيوي مثل مضيق هرمز.

سبل التغلب: تطوير منظومة متكاملة للأمن البحري تعتمد على تبادل المعلومات والإنذار المبكر والمراقبة المشتركة، وتعزيز القدرات التكنولوجية للدول، وتدريب أطقم السفن، إلى جانب وضع خطط طوارئ ومسارات بديلة لحركة التجارة والطاقة.

طرق التغلب على التحديات في ظل الصراع الحالي

يمكن مواجهة التحديات التي تعيق تنفيذ السياسات الدولية والإقليمية لحماية الممرات البحرية، ولا سيما مضيق هرمز، من خلال مجموعة من الإجراءات المتكاملة:

تعزيز الحوار وخفض التصعيد: إنشاء قنوات اتصال مباشرة بين إيران والولايات المتحدة والدول الإقليمية لمنع سوء الفهم والحوادث البحرية، مع اعتماد آليات للإنذار المبكر وإدارة الأزمات.

تفعيل التعاون الدولي والإقليمي: بناء آلية أمن بحري مشتركة تضم الدول المشاطئة والقوى الدولية، بهدف تنسيق حماية السفن وتبادل المعلومات والاستجابة السريعة للتهديدات.

الاحتكام إلى القانون الدولي: اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كإطار لتنظيم الملاحة، وتسوية الخلافات المتعلقة بالمرور والسيادة من خلال الوسائل الدبلوماسية والقانونية بدلاً من القوة.

تطوير القدرات الأمنية والتكنولوجية: تعزيز أنظمة المراقبة البحرية والإنذار المبكر، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، واستخدام التقنيات الحديثة لمواجهة الطائرات المسيّرة والصواريخ والألغام والتهديدات السيبرانية.

تنوع طرق التجارة والطاقة: تطوير الموانئ والمرات البرية وخطوط الأنابيب والطرق البحرية البديلة لتقليل الاعتماد على مضيق هرمز، بما يحد من قدرة أي طرف على استخدام تعطيل الملاحة كأداة ضغط استراتيجية.

إنشاء ترتيبات أمنية مستدامة: الانتقال من الاستجابة المؤقتة للأزمات إلى بناء نظام أمني إقليمي طويل الأمد يقوم على المشاركة الجماعية، وضمان حرية الملاحة، واحترام سيادة الدول، وعدم استخدام الممرات البحرية وسيلة للإكراه السياسي.

وخلاصة القول: إن التغلب على تحديات الأمن البحري في ظل الصراع الحالي يتطلب الجمع بين الدبلوماسية والردع والتعاون الإقليمي والدولي والقانون الدولي والتكنولوجيا، بحيث لا تقتصر حماية مضيق هرمز على الوجود العسكري، وإنما تقوم على منظومة أمنية متوازنة وقابلة للاستمرار.

تجارب دولية مقارنة في إدارة النزاعات البحرية وحماية الممرات

تُظهر التجارب الدولية في إدارة النزاعات البحرية وحماية الممرات الاستراتيجية أن نجاح سياسات الأمن البحري لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، وإنما يتطلب الجمع بين التعاون الإقليمي، والمرجعية القانونية الدولية، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات، والآليات الدبلوماسية. ويمكن الاستفادة من هذه التجارب في معالجة التحديات التي تواجه أمن مضيق هرمز، مع مراعاة خصوصية البيئة السياسية والأمنية للمنطقة. وتبرز في هذا المجال تجارب مضيق ملقا وخليج عدن، إلى جانب الإطار القانوني الذي توفره اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وتعد تجربة مضيق ملقا من أبرز النماذج في مجال التعاون الإقليمي لحماية الممرات البحرية، حيث اتجهت الدول المشاطئة إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والمراقبة البحرية ومواجهة القرصنة والجرائم البحرية. وقد ساعد التعاون بين الدول المعنية على رفع مستوى الوعي بالمخاطر وتحسين سرعة الاستجابة للحوادث، بما يؤكد أن مشاركة الدول المشاطئة في إدارة أمن الممر تعد عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار. وتتمثل أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها في حالة مضيق هرمز في إنشاء آليات إقليمية لتبادل المعلومات والإنذار المبكر، بدل الاعتماد الكامل على الوجود العسكري للقوى الخارجية.

أما تجربة خليج عدن، فقد قدمت نموذجاً مختلفاً يقوم على التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة القرصنة والسطو المسلح على السفن. وقد ساهمت مدونة جيبوتي للسلوك وتعديل جدة في تطوير التعاون بين الدول الساحلية، من خلال تبادل المعلومات وبناء القدرات والتدريب والتنسيق في مجال إنفاذ القانون البحري. وتوضح هذه التجربة أن مواجهة التهديدات البحرية تصبح أكثر فاعلية عندما تتكامل القدرات العسكرية مع الأدوات القانونية والمؤسسية، وهو ما يمكن تطبيقه في مضيق هرمز من خلال إنشاء آلية إقليمية دائمة للأمن البحري.

ومن جهة أخرى، تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 تجربة قانونية دولية مهمة في تنظيم الملاحة في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية. فقد أقرت الاتفاقية نظام المرور العابر، مع الحفاظ على حقوق الدول الساحلية، الأمر الذي يوفر أساساً قانونياً لتحقيق التوازن بين سيادة الدول وحرية الملاحة الدولية. وتبرز أهمية هذا الإطار بالنسبة إلى مضيق هرمز في إمكانية استخدام القانون الدولي كمرجعية لتسوية الخلافات المتعلقة بالملاحة، بدل اللجوء إلى القوة أو الإجراءات الأحادية.

وعند المقارنة بين التجارب الثلاث، يتضح أن تجربة مضيق ملقا تركز بصورة أكبر على التعاون بين الدول المشاطئة وتبادل المعلومات، بينما تركز تجربة خليج عدن على التعاون الدولي وبناء القدرات ومكافحة التهديدات البحرية، في حين توفر اتفاقية

قانون البحار الإطار القانوني الذي ينظم حقوق الدول وواجباتها وحرية الملاحة. وبالتالي فإن كل تجربة تقدم جانباً يمكن الاستفادة منه في تطوير نموذج أمني مناسب لمضيق هرمز.

وبالنسبة إلى مضيق هرمز، فإن خصوصية الوضع تتمثل في أن التهديد لا يقتصر على القرصنة أو الجريمة البحرية، وإنما يرتبط بصراع جيوسياسي وعسكري بين قوى إقليمية ودولية. ولذلك فإن نقل أي نموذج دولي بصورة حرفية قد لا يكون مناسباً، وإنما ينبغي الاستفادة من عناصره الأساسية وتكييفها مع طبيعة المنطقة. ويمكن أن يقوم النموذج المقترح على إنشاء آلية إقليمية لتبادل المعلومات، وتطوير نظام إنذار مبكر، وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ، ووضع قواعد واضحة للتعامل مع الحوادث البحرية، إلى جانب الاحتكام إلى القانون الدولي.

وتكشف المقارنة كذلك أن العامل المشترك بين التجارب الناجحة هو وجود درجة من التوافق بين الأطراف حول ضرورة حماية الممر البحري، حتى في ظل وجود خلافات سياسية بينها. ومن ثم، فإن تحقيق الأمن في مضيق هرمز يتطلب الفصل قدر الإمكان بين الخلافات السياسية وحقوق السفن التجارية في الملاحة الآمنة، بحيث لا تتحول الممرات البحرية إلى أدوات للضغط السياسي أو العسكري.

وعليه، يمكن القول إن التجارب الدولية تقدم ثلاثة دروس رئيسة لإدارة أمن مضيق هرمز: التعاون الإقليمي كما في مضيق ملقا، والتعاون الدولي وبناء القدرات كما في خليج عدن، والاحتكام إلى القانون الدولي كما في اتفاقية قانون البحار. ويشكل الجمع بين هذه العناصر أساساً مناسباً لبناء منظومة أمن بحري أكثر استدامة، قادرة على حماية التجارة والطاقة، وتقليل احتمالات التصعيد، وتحقيق توازن بين سيادة الدول المشاطئة وحرية الملاحة الدولية.

وبذلك، فإن أفضل نموذج لحماية مضيق هرمز لا يتمثل في عسكرة المضيق بصورة منفردة، وإنما في بناء نظام أمني تعاوني متعدد الأطراف يجمع بين القوة والردع من جهة، والقانون والدبلوماسية وتبادل المعلومات من جهة أخرى.

مقترحات وحلول مبكرة للحد من تأثير الصراع وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي

في ضوء التحديات التي يفرضها الصراع الإيراني-الأمريكي على أمن مضيق هرمز والاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية، فإن الحد من آثاره يتطلب الانتقال من إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى بناء منظومة استباقية للأمن البحري. ويمكن تقديم المقترحات الآتية:

إنشاء مركز إقليمي مشترك للأمن البحري في الخليج

إنشاء مركز يضم الدول المشاطئة للمضيق، مع مشاركة دولية عند الحاجة، تكون مهمته جمع المعلومات البحرية وتحليلها وتبادل الإنذارات المبكرة بشأن التهديدات التي تواجه السفن والمنشآت البحرية. ويساعد ذلك على تقليل سوء الفهم وسرعة التعامل مع الحوادث قبل تحولها إلى أزمات عسكرية.

إطلاق آلية دبلوماسية دائمة للحوار البحري

إنشاء قناة اتصال مباشرة بين إيران والولايات المتحدة ودول الخليج، تختص بالحوادث البحرية وأمن الملاحة، بحيث يتم التعامل مع أي حادث بصورة عاجلة من خلال الحوار بدلاً من الرد العسكري. ويمكن أن تتولى دولة محايدة أو منظمة دولية دور الوسيط في هذه الآلية.

اعتماد نظام إنذار مبكر متعدد الأطراف

تطوير منظومة إلكترونية مشتركة تعتمد على الأقمار الصناعية والرادارات والطائرات المسيّرة المدنية وبيانات حركة السفن لرصد المخاطر البحرية والتنبؤ بها. ويتيح ذلك للسفن التجارية الحصول على تحذيرات مبكرة وتعديل مساراتها قبل تعرضها للخطر.

إنشاء ممرات بحرية آمنة للسفن التجارية

الاتفاق على مسارات محددة للنقلات والسفن التجارية داخل المناطق عالية الخطورة، مع توفير آليات تنسيق ومرافقة عند الضرورة، بما يضمن استمرار التجارة والطاقة دون تحويل الممر البحري إلى ساحة مواجهة عسكرية مفتوحة.

تطوير صندوق دولي لتعويض مخاطر الملاحة

إنشاء صندوق تشارك فيه الدول المستفيدة من حركة التجارة والطاقة، يهدف إلى دعم شركات النقل والتأمين المتضررة من الأزمات البحرية، والمساهمة في تحمل تكاليف المخاطر الاستثنائية. ويساعد ذلك على منع ارتفاع تكاليف التأمين والشحن بصورة تؤثر في الاقتصاد العالمي.

تنويع طرق نقل الطاقة والتجارة

تقليل الاعتماد المفرط على مضيق هرمز من خلال تطوير خطوط الأنابيب والموانئ والممرات البرية والبحرية البديلة، بما يمنح الدول المستوردة والمنتجة للطاقة مرونة أكبر في مواجهة أي اضطراب مؤقت في المضيق.

تعزيز الأمن البحري الإقليمي بدلاً من الاعتماد على القوى الكبرى فقط

دعم قدرات دول الخليج في مجال المراقبة والإنقاذ وحماية الموانئ ومواجهة التهديدات البحرية، بما يؤدي إلى بناء نظام أمني تشارك فيه دول المنطقة بصورة أكبر، مع الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الدولية.

تفعيل القانون الدولي كأداة لمنع التصعيد

اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقواعد الدولية ذات الصلة كأساس لتنظيم المرور في المضيق وتسوية النزاعات البحرية، وإنشاء آلية قانونية مشتركة للنظر في الحوادث والخلافات المتعلقة بالملاحة.

الخلاصة

إن الحل الأكثر فاعلية لا يتمثل في زيادة الوجود العسكري وحده، وإنما في بناء منظومة أمن بحري تعاونية ومتعددة المستويات تجمع بين الدبلوماسية والردع والتكنولوجيا والقانون الدولي والمصالح الاقتصادية المشتركة. ومن شأن هذه المقاربة أن تقلل احتمالات تحول الحوادث البحرية إلى مواجهات عسكرية، وتحافظ على حرية الملاحة وأمن الطاقة، وتعزز الثقة بين دول المنطقة والقوى الدولية.

وبذلك يمكن تحويل مضيق هرمز من نقطة توتر وصراع إلى مجال للتعاون الإقليمي والدولي، من خلال ربط أمن الملاحة بالمصالح المشتركة لجميع الأطراف، وهو ما يمثل أساساً مهماً لإعادة بناء الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد الصراع.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن الصراع الإيراني الأمريكي يمثل أحد أبرز العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط، وأن تداعياته لا تقتصر على المجال العسكري والسياسي، بل تمتد إلى الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، ولا سيما ما يتعلق بأمن الخليج العربي ومضيق هرمز والممرات البحرية الدولية. فقد أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي لإيران وأهمية مضيق هرمز جعلاً من الأمن البحري أحد المحاور الرئيسة للصراع، وأكسب المنطقة أهمية تتجاوز حدودها الإقليمية لتصبح مرتبطة بصورة مباشرة بأمن الطاقة والتجارة العالمية.

كما توصل البحث إلى أن الصراع البحري بين إيران والولايات المتحدة أسهم في زيادة حالة عدم الاستقرار الإقليمي، ورفع مستوى المخاطر التي تواجه حركة الملاحة الدولية، وأدى إلى تعزيز الحضور العسكري للقوى الدولية في المنطقة. وفي المقابل، وظفت إيران موقعها الجغرافي وقدراتها البحرية كأدوات للردع والضغط، الأمر الذي جعل مضيق هرمز عنصراً أساسياً في الحسابات الاستراتيجية للأطراف المتنافسة. وأثبتت الدراسة أن استمرار التوتر في المضيق يمكن أن يؤدي إلى آثار اقتصادية واسعة، من خلال ارتفاع تكاليف النقل والتأمين واضطراب إمدادات الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية.

وأظهرت الدراسة كذلك أن السياسات الدولية والإقليمية لحماية الممرات البحرية تواجه مجموعة من التحديات، أبرزها تصاعد التوتر العسكري، وتعارض المصالح بين القوى الدولية والإقليمية، وتباين المواقف بشأن السيادة وحرية الملاحة، إضافة إلى ظهور

تهديدات بحرية غير تقليدية. ولذلك فإن الاعتماد على الحلول العسكرية وحدها لا يمثل ضمانا كافية لتحقيق أمن مستدام للمضيق، بل قد يؤدي في بعض الحالات إلى زيادة احتمالات التصعيد.

وفي المقابل، تقدم التجارب الدولية في إدارة الممرات البحرية، ولا سيما تجربة مضيق ملقا وخليج عدن، دروسا مهمة يمكن الاستفادة منها في حالة مضيق هرمز، أبرزها أهمية التعاون الإقليمي، وتبادل المعلومات، والإنذار المبكر، وبناء القدرات، والاحتكام إلى القانون الدولي. كما تؤكد هذه التجارب أن نجاح حماية الممرات البحرية يرتبط بوجود درجة من التنسيق بين الدول المشاطئة والقوى الدولية، مع مراعاة سيادة الدول وعدم تحويل ترتيبات الأمن البحري إلى أدوات للصراع السياسي.

وبناءً على ذلك، يرى البحث أن تعزيز أمن مضيق هرمز يتطلب بناء منظومة أمن بحري إقليمية ودولية متكاملة، تقوم على الحوار وخفض التصعيد، وإنشاء مركز مشترك للمعلومات والإنذار المبكر، وتطوير آليات للتعامل مع الحوادث البحرية، وتعزيز التعاون بين الدول المشاطئة والقوى الدولية، إلى جانب تنوع طرق نقل الطاقة والتجارة لتقليل آثار أي اضطراب محتمل.

وعليه، فإن مستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة الأطراف على الانتقال من منطق المواجهة إلى منطق إدارة المصالح المشتركة، ومن استخدام الممرات البحرية كأدوات للضغط إلى اعتبارها مجالات للتعاون والحماية الجماعية. فاستقرار مضيق هرمز لا يخدم دول الخليج وإيران وحدها، وإنما يمثل مصلحة مشتركة للمجتمع الدولي، نظرا لارتباطه بأمن الطاقة وحرية التجارة واستقرار الاقتصاد العالمي.

نتائج البحث

- 1- أثبت الصراع أن مضيق هرمز يمثل عنصرا محوريا في الأمن الإقليمي والدولي، نتيجة موقعه الاستراتيجي وارتباطه بحركة الطاقة والتجارة العالمية، مما يجعل أي اضطراب فيه ذا تداعيات تتجاوز حدود الشرق الأوسط.
- 2- أسهم الصراع في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية من خلال زيادة التنافس بين القوى الإقليمية والدولية وتعزيز أهمية القدرات البحرية والجغرافية في تحديد النفوذ الاستراتيجي.
- 3- أصبحت القدرات البحرية الإيرانية أداة رئيسة للردع والضغط الاستراتيجي، إذ تمكنت إيران من توظيف موقعها الجغرافي وقدراتها غير المتماثلة للتأثير في أمن الملاحة ورفع تكلفة أي مواجهة عسكرية معها.
- 4- أدى الصراع إلى زيادة عسكرة البيئة البحرية في الخليج، نتيجة تعزيز الحضور البحري للقوى الدولية والإقليمية بهدف حماية السفن والممرات البحرية وهو ما أدى في الوقت نفسه إلى ارتفاع احتمالات الاحتكاك والتصعيد.
- 5- أظهر البحث وجود ارتباط مباشر بين الأمن البحري والاستقرار الاقتصادي العالمي، إذ إن اضطراب الملاحة في مضيق هرمز يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، واضطراب إمدادات الطاقة، وزيادة الضغوط على سلاسل الإمداد.
- 6- كشفت الأزمة عن محدودية الاعتماد على القوة العسكرية وحدها في حماية الممرات البحرية، إذ إن الأمن البحري المستدام يتطلب تكامل الأدوات العسكرية مع الدبلوماسية والقانون الدولي والتعاون الإقليمي وتبادل المعلومات.
- 7- يمثل القانون الدولي، وبخاصة قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أساسا مهما لتنظيم الملاحة في المضائق الدولية، وتحقيق التوازن بين حقوق الدول الساحلية وحرية الملاحة الدولية.

توصيات

- 1- في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الرامية إلى الحد من تداعيات الصراع الإيراني-الأمريكي وتعزيز أمن مضيق هرمز والاستقرار الإقليمي والدولي.
- 2- إنشاء منظومة أمن بحري إقليمية مشتركة تضم الدول المطلة على الخليج، بهدف تنسيق الجهود المتعلقة بحماية الملاحة ومواجهة التهديدات البحرية.

- 3- إنشاء مركز إقليمي للإنذار المبكر وتبادل المعلومات البحرية، يعمل على رصد المخاطر وتحليلها وتبادل المعلومات بصورة فورية بين الدول المعنية والمجتمع الدولي.
- 4- تعزيز الحوار المباشر بين إيران والولايات المتحدة، وإيجاد قنوات اتصال عسكرية ودبلوماسية لمنع سوء التقدير والحوادث البحرية التي قد تؤدي إلى تصعيد واسع.
- 5- تفعيل دور المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية، في ضمان حرية الملاحة وحماية السفن التجارية والبحارة، وتسوية الخلافات البحرية بالوسائل السلمية.
- 6- الالتزام بأحكام القانون الدولي للبحار، واعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مرجعية أساسية لتنظيم المرور في مضيق هرمز وتسوية النزاعات المتعلقة بالملاحة والسيادة.
- 7- الحد من عسكرة مضيق هرمز، والعمل على تحقيق توازن بين متطلبات الردع وحماية الملاحة من جهة، وتجنب الانتشار العسكري الذي قد يزيد من احتمالات الاحتكاك والتصعيد من جهة أخرى..

المراجع

1. جرجس، فواز. (1997). النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. وهو مناسب جدًا للإطار النظري المتعلق بالنظام الإقليمي والقوى الكبرى.
2. بشار، عزمي، والزوي، محجوب (محرران). (2012). العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مناسب للعلاقات العربية-الإيرانية والنفوذ الإيراني والتحول الإقليمي.
3. منصور، علا رفيق، والدسوقي، أيمن إبراهيم. (2022). التحولات الاستراتيجية في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. هذا من أفضل المراجع لجزء إيران-الولايات المتحدة وتوازن القوى والتحولات الاستراتيجية.
4. آل سعد، عائشة خالد عبد الرحمن. (2018). محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مناسب جدًا للجزء المتعلق بإيران ودول مجلس التعاون وأمن الخليج والملف النووي.
5. الحمادين، محمد سعد قاسم. (2026). «الجغرافيا السياسية للأمن البحري في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية للتوترات الاستراتيجية في البحر الأحمر ومضيق هرمز وباب المندب». المجلة العربية للدراسات الأمنية، 42(1)، 19-36. وهو بحث أكاديمي محكم وحديث جدًا ويتطابق بصورة مباشرة مع بحثك.
6. ميلر، روري. (2025). الإبحار في المياه المضطربة: استراتيجيات دول الخليج للأمن البحري. مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. مهم جدًا في جزء تنوع الشراكات الأمنية الخليجية والأمن البحري والوجود الأميري.
7. عبد المولى، عز الدين. (2026). «تغيير الشرق الأوسط وإعادة تشكيل النظام الدولي: إطاران لفهم أبعاد الحرب على إيران». مركز الجزيرة للدراسات. مناسب مباشرة لمبحث إعادة تشكيل النظام الإقليمي والدولي وموازن القوى بعد الحرب.
8. الصمادي، فاطمة. (2026). «اتفاق إنهاء الحرب بين إيران والولايات المتحدة: من وقف النار إلى إعادة تشكيل معادلات الردع». مركز الجزيرة للدراسات. هذا المرجع مهم جدًا لمفهوم الردع بعد الحرب، القوة غير المتناظرة، هرمز والنظام الإقليمي الجديد.
9. مركز تريندز للبحوث والاستشارات. (2026). الحرب في الشرق الأوسط: التداعيات الإقليمية والدولية والمآلات المستقبلية. أبوظبي. يتناول الردع، الصواريخ والطائرات المسيّرة، أمن الطاقة، مضيق هرمز، التحالفات والسيناريوهات المستقبلية؛ أي أنه يرتبط بعدة أجزاء من البحث في وقت واحد.
10. الماجري، كريم. (2026). «قانون البحار والنظام القانوني للمضايق الدولية: دراسة تطبيقية على مضيق هرمز». مركز الجزيرة للدراسات. أوصي به بقوة في الجزء القانوني من البحث، خاصة السيادة، المرور العابر، حرية الملاحة وإغلاق المضيق.